

## دور النفط في تشكيل البنية السياسية للممالك الخليجية

دحمان عبد الحق

باحث جامعي بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

### ملخص :

إن تحقيق التنمية يعتمد على تفاعل عدد من المكونات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكلمات وفرت هذه المكونات كلما كان هناك مسار صحيح لتحقيق التنمية، وانطلاقاً من التلازم الإيجابي بين التنمية والديمقراطية فإن تحقيق مستويات أعلى من التنمية يؤدي حتماً إلى تحقيق الديمقراطية.

وقد عرفت دول مجلس التعاون الخليجي تطوراً اقتصادياً واجتماعياً، فاق في الكثير من الأحيان بعض الدول المتقدمة، فسجلت بهذا معدلات مرتفعة في دخل الفرد والصحة والتعليم، إلا أن هذا التطور لم يسايره تقدم في الديمقراطية؛ إلا أن المُلَاحَظَ عن دول المجلس فإن هنا كمتغير مستقل يعتبر بمثابة المحدد لكل من التنمية والديمقراطية وهو متغير النفط الذي أفرز طبيعة خاصة للتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي والذي بدوره أثر على طبيعة الهياكل السياسية كنتيجة حتمية للتنمية التي نتجت عن النفط.

**الكلمات الدالة :** الممالك الخليجية، دور النفط، التنمية، البنى السياسية، المكونات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الديمقراطية.

**Résumé :**

La réalisation du développement est liée à l'interaction d'un certain nombre de composants sociaux, politiques et économiques, et lorsque ces composants seront disponibles il y aura un parcours correct pour la réalisation du développement, et à partir de la corrélation positive entre le développement et la démocratie ; donc, atteindre des niveaux plus élevés de développement conduit inévitablement à la réalisation de la démocratie.

Le conseil de la coopération du Golfe (CCG) a connu un développement économique et social qui a dépassé maintes fois certains pays développés. et ainsi il a enregistré un des taux aussi élevés du revenu par habitant, de la santé et de l'éducation, mais cette évolution n'a pas été accompagnée par un progrès dans la démocratie. Cependant, il est à noter pour les pays du CCG, qu'il est un variable indépendant considéré comme un déterminant à la fois pour le développement et pour la démocratie ; c'est le variable du pétrole qui a engendré une nature spécifique pour le développement dans les pays du Conseil de la coopération du Golfe (CCG), et qui a laissé à son tour son impact sur la nature des structures politiques comme un résultat inévitable du développement qui a été apporté par le pétrole.

**Mots clefs:** Monarchies du Golfe, Les structures politiques, Le rôle du Pétrole, Le développement, composants politiques sociaux et économiques, La démocratie.

**Summary:**

Achieving development is linked to the interaction of a number of social components, political and economic. And once available, there will be a correct path for the realization of development, from the positive correlation between development and democracy; therefore, attaining higher levels of development inevitably leads to the realization of democracy.

the council of the Gulf Cooperation Council (GCC) experienced an economic and social development that exceeded many times in some developed

countries and recorded rates as high per capita income, health and the education, but this has not been accompanied by progress in democracy; however, it is noted for the GCC countries, it is an independent variable considered as a determinant for both development and democracy, it is the oil variable that resulted in a specific nature for development in countries of the Cooperation Council of the Gulf (GCC), which in turn has left its impact on the nature of political structures as an inevitable result of the development that has been generated by oil.

**KeyWords:** Gulf monarchies, the political structures, the role of Oil, development, social and economic policy components, Democracy

## مقدمة:

غالباً ما يتم الترويج لدور النفط في التنمية كطريق رئيسي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، فعائدات الموارد الطبيعية الوفيرة من شأنها تمكين أفضل للانخراط في التنمية الاقتصادية بالمقارنة مع البلدان التي تفتقر لمثل هذه الموارد؛ لكن الملاحظ من تجربة البلدان الأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية (خصوصاً النفط) من حقول الشرق الأوسط إلى مناجم الماس في إفريقيا الغربية، وحقول الغاز في بوليفيا، وحقول النفط في فنزويلا، نجد أن هذه الدول بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية؛ لذا فنموذج التنمية الذي يقوده النفط اليوم يختلف كثيراً عن الدور الذي تؤديه الطاقة في وقت متأخر من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، حيث يرى Terry Lynnkarl، أن نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية من حيث تأخر النمو الاقتصادي وضعف التنوع الاقتصادي، وهذا نتيجة لتذبذب أسعار النفط ارتفاعاً وانخفاضاً مع الاعتماد على النفط كمورد أساسي. وقد تم تشخيص هذه الظاهرة باسم "المرض الهولندي"

إلا أن النفط لم يتوقف في علاقته بالجانب الاقتصادي، بل تعداه إلى علاقته بالتطور السياسي، حيث اكتشف بعض علماء السياسة كيفية تأثير الوفرة النفطية على اتجاهات الديمقراطية (Michael L. Ross)؛ وهم يشيرون إلى استخدامات النفط من طرف النظم السلطوية للحيلولة دون حصول تحول ديمقراطي، وتم تشخيص الظاهرة باسم "لعنة الموارد"، والتي تعني أن

العملية الديمقراطية تسير عكسياً مع ازدياد صادرات النفط، أي أنه كلما ازدادت المداخل النفطية للدول المنتجة للنفط ، كلما تصاب عملية الديمقراطية الخل وتراجع للحريات السياسية.

وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي منذ سبعينيات القرن الماضي طفرات نفطية ثلاث، حققت من خلالها فوائض مالية ضخمة نتجت عن ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، تجاوز في بعض الأحيان عتبة 150 دولار، مما انعكس على مستوى الرفاه الاقتصادي للمواطنين والذي كانت نتائجه في الأخير مستويات أعلى في مؤشرات الصحة والتعليم وكذا الدخل الفردي، ومختلف الخدمات الاجتماعية والتي فاقت في الكثير من الأحيان بعض الدول المتقدمة.

إلا أن ارتفاع مؤشرات الرفاه الاقتصادي لم يسايره تقدم في الجوانب السياسية، ومن هنا يظهر الفرق بين الدول المتقدمة الذي تماشى فيها النمو الاقتصادي و الديمقراطية في حين لم يحصل في الممالك النفطية، حيث مازال الحكم السلطوي هو المتحكم في الطبيعة السياسية لنظم الحكم وبالتالي لم تنجب الثروة النفطية تحول ديمقراطي في دول المجلس رغم ارتفاع المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالجوانب الاجتماعية، ومعنى هذا أن التلازم الإيجابي بين التنمية والديمقراطية الذي جاءت به نظرية التحديث أصبح عاجزاً عن تفسير بقاء الطبيعة غير الديمقراطية لدول مجلس التعاون.

من هنا جاء هذا العمل لبحث وفهم كيف شكل النفط الديناميات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يستند على دراسة نظرية في ضوء الاقتصاد السياسي، وهي نظرية الدولة الربعية لـ (Hussein Mahdavy، Giacomo Luciani، Hazem Bablawi)، وكذا أطروحة " لعنة الموارد " لـ (Richard Auty، Michael L.Ross)، ثم يركز على حالة دول مجلس التعاون الخليجي كمجال للتطبيق.

## أولاً: البعد السياسي لأطروحة " لعنة الموارد "

لطالما ارتبطت الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً (سيمون مارتين لبيست)<sup>1</sup>، لذلك فالبلدان التي شهدت تنمية اقتصادية ستتجه نحو نظام ديمقراطي بصورة تدريجية، ومع تحول الدول من فقيرة إلى غنية، يرتفع مستوى التعليم وتتغير أحوال السكان مما يعطي قيمة أعلى للاستقلال والحريات، وبالتالي يزداد الطلب على الديمقراطية مع المستويات الأعلى من التنمية الاقتصادية. لذا فتأسيس الديمقراطية والقبول بمبادئ حقوق الإنسان يستلزم النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني، أو دخل الفرد وتحسن مستوى التربية والتعليم.

إن جوهر "نظرية التحديث"، والتي تؤكد على دور التنمية الاقتصادية في التحرر السياسي F,Fukuyama2001، قد اكتشفت دراسة شملت أكثر من 100 دولة ما بين 1960. 1995 أن التحسن في مستوى المعيشة من شأنه زيادة في مستوى الديمقراطية، وأن هناك علاقة تلازمية بين ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والميل للديمقراطية R.J Baroo 1999، وبالتالي فالثراء والأداء الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى الانتقال نحو الديمقراطية.

ومن هنا فإن ارتفاع مستوى الدخل والنمو الاقتصادي يساهم في تحويل بلدان إلى الديمقراطية ككوريا الجنوبية وإسبانيا واليونان والمكسيك<sup>2</sup>، إلا أن هذا لا يتحقق دائماً فبعض الدول المصدرة للبتروول؛ مثلاً رغم كونها جزءاً من العالم النامي إلا أنها تمتلك مستوى دخل فردي أعلى من بعض الدول الرأسمالية المتقدمة بالرغم من ذلك فهي غير ديمقراطية، وبالتالي لماذا تؤدي الزيادة في الدخل القومي أو دخل الفرد في المجتمعات المتطورة إلى تعميق الديمقراطية في حين لا يؤدي ذلك في مجتمعات الاقتصاد الريعي؟ وبالتالي تصبح نظرية التحديث عاجزة في تفسير

1 . سيمون مارتين لبيست، رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة، (تر: خيري حماد وشركاه)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1960، ص، 23. 36.

2 . صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (تر: عبد الوهاب علوب)، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص. 120. 133.

سبب ذلك؛ ومنه لا يمكن تسمية الدخل الناتج عن الثروة النفطية بأنه تنمية بل إستنزاف لمورد هيدروكربوني، كان من المفروض استخدامه لأغراض التنمية (تمويل التنمية)،

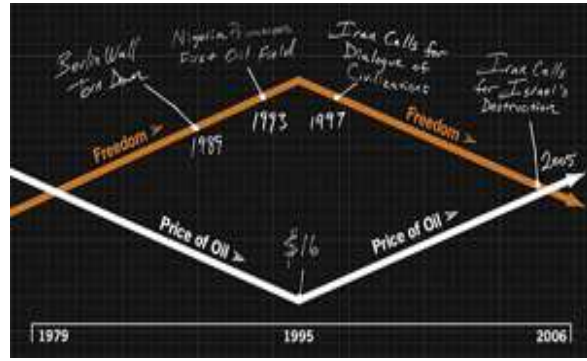
اكتشف بعض علماء السياسة كيف للوفرة النفطية على وجه الخصوص يمكن أن تضعف الاتجاهات نحو الديمقراطية. فاستناداً إلى الأبحاث التي أجراها ميشيل روس 2001 ، بجامعة كاليفورنيا باستخدام التحليل الإحصائي من 113 دولة مابين 1971 و 1997، وفي الختام (م. روس) وجد بأن الدولة في اعتمادها على أي من الصادرات المعدنية تميل إلى جعلها أقل ديمقراطية<sup>1</sup>. لذلك يرى أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية هي أقل احتمالاً لتصبح ديمقراطية من نظيراتها الفقيرة بالموارد<sup>2</sup>.

في نفس السياق قدم Thomas Friedman؛ دراسة بعنوان "القانون الأول للسياسات النفطية"<sup>3</sup> الذي يرى فيها أن هناك علاقة ارتباط بين سعر النفط ووتيرة استدامة الحريات السياسية والإصلاحات الاقتصادية، ويفترض "القانون الأول للسياسات النفطية" ما يلي: سعر النفط ووتيرة الحرية تتحرك دائماً في اتجاهين متعاكسين في الدول الغنية بالنفط؛ فوفقاً للقانون الأول للسياسات النفطية فكما ارتفع متوسط سعر النفط الخام العالمي، فإن حرية التعبير والصحافة والانتخابات الحرة واستقلال القضاء وسيادة القانون تتعرض للتآكل (أنظر الشكل 1)، وعلى العكس من ذلك فانخفاض أسعار النفط تضطر البلدان النفطية للتحرك نحو نظام سياسي ومجتمع أكثر شفافية، وأكثر تركيزاً على بناء القانوني والهيكل التعليمية التي من شأنها تعظيم قدرة شعوبها.

1 . Michael L.Ross, "the political economic of resource curse", **World politics** 51(January 1999), p 297- 322.

2. Michael L.Ross, **does resource wealth cause authoritarian rule?**, university of Michigan, 2000, p 07.

3 . Thomas Friedman," the first law of petro politics", **Foreign policy**, April/ 2006.



الشكل 1: القانون الأول للسياسات النفطية "توماس فريدمان"

وحسب Thomas Friedman ، فإن الدول التي يشكل النفط الجزء الأكبر من صادراتها أو الناتج المحلي الإجمالي مع وجود مؤسسات ضعيفة أو حكومات استبدادية هي التي تخضع " للقانون الأول للسياسات النفطية "، وتأتي على قائمة الدول: أذربيجان، أنغولا، تشاد، مصر، غينيا الاستوائية، إيران، كازاخستان، نيجيريا، روسيا، السعودية، السودان، أوزبكستان، فنزويلا، أما الدول الراسخة في الديمقراطية ولها اقتصاديات متنوعة مثل بريطانيا، النرويج، الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لن تكون خاضعة لأحكام القانون الأول للسياسات النفطية<sup>1</sup>.

تأييداً لهذه الفكرة يرى Richard young، أن ارتفاع أسعار النفط والغاز على ما يبدو ساعد في دعم الاستبداد<sup>2</sup>، لذا تتناسب العلاقة بين العملية الديمقراطية عكسياً مع ازدياد صادرات النفط، أي أنه كلما ازدادت المداخل النفطية للدول المنتجة للنفط، تصاب العملية الديمقراطية بالخلل وتراجع الحريات السياسية، وهذا على عكس ما يجري في البلدان المتطورة، فحال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية في هذه البلدان المتطورة تتناسب طردياً مع زيادة الناتج الإجمالي الداخلي ومع دخل الفرد، وعلى خلاف ما يجري في الدول المتطورة فلا تؤدي الزيادة في مداخل الدولة في الدول الريعانية إلى التطور السياسي.

## ثانياً: التغيرات السياسية المترتبة عن ظهور النفط

1 . Thomas Friedman, *op cit*, p32

2 . Richard young, **Energy A reinforced obstacle to democracy?**, Center for European policy studies, C.E.P.S. working document, July 2008, p01

قدم العديد من الباحثين الكثير من الفرضيات لتفسير طبيعة النظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي، وطرحوا نظريات عديدة لفهم طبيعة السلطة السياسية، فقد أطلق عليها مايكل هيرب "ملكيات العائلية"، فمنهم من اصطلح عليها "بالأنظمة القبلية" وتشكل تحليلات ابن خلدون أصل هذا المفهوم، ومنهم من اصطلح عليها "بالأنظمة الميراثية" لماكس فيبر، وهناك من يسميها "بالممالك النفطية".

أ/ نظام الحكم القبلي: يجد هذا المفهوم في الخلفية القبلية لمجتمعات الخليج، في أن دول مجلس التعاون ليست إلا قبائل بأعلام Tribes With flags<sup>1</sup> ومؤدى ذلك أن المجتمعات الخليجية هي مجتمعات قبلية، وأن هذه النظم الحالية هي إفرار للنظام القبلي.

فالنظم الحالية هي عبارة عن اختزال للنظام القبلي في أسرة واحدة<sup>2</sup>، وتشكل في هذا الصدد تحليلات ابن خلدون أصل المفهوم والذي يلقي قبولاً من العديد من الباحثين. فعلى سبيل المثال نرى في كتاب " صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت" للدكتور خلدون النقيب أن المفهوم الخلدوني يحتل مكان الصدارة<sup>3</sup>.

ويتصف النظام القبلي كما تكلم عليه ابن خلدون القائم على مفهوم العصبية، بالولاء لشيخ القبيلة ويكون على أساس رابطة " الدم"، وهذا ما يؤكد نزعة التماثل بين المجتمعات الخليجية والسلطة، بمعنى تماثل الأفراد مع السلطة السياسية.

1 . محمد غباش، " الدولة الخليجية، سلطة أكثر من مطلقة: مجتمع أقل من عاجز"، ورقة قدمت إلى المنتدى في اللقاء

الخامس والعشرون، بعنوان " نحو إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الدوحة، 2004/06/22، ص 16

2 . يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث النفط والوراثة والقوى الأجنبية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة

العربية، 2011، ص 36.

3 . خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية، حالة الكويت، بيروت: دار الساقى، 1996.



ويعود الفضل في الوصول لهذه النتيجة إلى الصفة النفسية الاجتماعية التي يختص بها البدوي، حيث من الصعوبة بمكان أن يضع البدوي ثقته بشخص ما إن لم يكن هناك رابطة قبلية تجمعهم مع هذا الشخص<sup>1</sup>.

ووجود القبيلة أدى إلى ظهور الانتماء لها على أساس أنها الهوية الحقيقية للجماعة، كما تسبب في عدم ظهور الولاء للدولة وغياب هوية الانتماء لها وللمؤسسات المدنية<sup>2</sup>، فغياب الولاء للدولة أدى إلى غياب شرعية المؤسسات وإحلال شرعية قبلية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تحولت القبيلة في أيدي الأنظمة الحاكمة إلى وسيلة أساسية للارتكاز عليها وبالتالي الحفاظ على سلطتها؛ فالأسرة الحاكمة في الكويت مثلاً لعبت دوراً في جذب البدو إليها واعتبارها الركيزة الأساسية لصمودها في الحكم وبهذا قامت بترسيخ القبيلة داخل الدولة الكويتية وفي سبيل جعل البدو أكثر فعالية اتجهت الحكومة إلى وضع برامج تهدف إلى دمج البدو في النظام السياسي .

ومن جراء كل هذا تحول البدو في الكويت إلى قوى سياسية حقيقية، حيث أخذ عددهم يزداد في البرلمان، وهو ما رصده د. شملان العيسى في مقاله المعنون " دولة في خطر"، حين أشار إلى أن القبائل أصبحت تشكل قوة معارضة للحكومة لا يستهان بها، وأصبح لها دور أكبر في الحكومة والجهاز البيروقراطي، بينما بدأ نفوذ العائلات التجارية- التي لعبت دوراً مميزاً في تاريخ الكويت السياسي والاقتصادي يتقلص، لذلك تشهد الساحة السياسية تحالفاً بين الحكومة والشريعة والطبقة التجارية ضد الدور المتنامي لشباب القبائل الذين يتحالفون مع نواب الشعب<sup>3</sup>، وهذه الخاصية ليست مقتصرة فقط على دولة الكويت، بل هي عامة وشاملة تقريباً لكل دول مجلس التعاون الخليجي وهذا يعود إلى طبيعة التركيبة الاجتماعية والسياسية لهذه الدول .

1 . وسيم العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي، ب، س، ن: دار الألفة، 1992، ص 27

2 . تركي الحمد، " توحيد الجزيرة العربية: دور الإيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية الاقتصادية المعيقة للوحدة"، المستقبل العربي، نوفمبر، 1986.

3 . شملان يوسف العيسى، " دولة في خطر"، الوطن الكويتية، 2011/5/25.

من جهة أخرى يضرب الواقع القبلي جذوره في البيئة الخليجية بالتواؤم مع القراءات الدينية، فعلى سبيل المثال يؤكد أستاذ علم الاجتماع السياسي السعودي د. خالد الدخيل<sup>1</sup> أن ظهور الحركة الوهابية ليس لها علاقة له بتدهور الحياة الدينية، أو انتشار الشرك في نجد (كما هو شائع)، ويعزو الدخيل ظهور الحركة الوهابية إلى أن القبيلة كانت تعاني قبل ظهور الحركة من تصدع واضح عندما حلت العائلة والمدينة التي حكمتها عوائل متصارعة محل القبيلة في مجتمع نجد آنذاك، وأصبحت الأساس الذي يتمحور حوله البناء الاجتماعي<sup>2</sup>.

ولكن الأنظمة والحكام الذين كانوا يستمدون الشرعية من القبيلة لم يستمر طويلاً، فالنظم الحالية التي اعتمدت في فترات معينة على القبائل، تخلت تدريجياً عن ذلك؛ فظهور النفط دفع بالأسر الحاكمة إلى فك العقد مع القبيلة. وهكذا أصبحت تستفرد بالثروة والقرار إلى يومنا هذا، وهذا الاختلال في موازين القوى يؤكد الباحث والناشط الخليجي علي خليفة الكواري بقوله:

"... وقد أدى اكتشاف النفط بشكل عام إلى انتقال نظم الحكم تدريجياً في دول المنطقة من التحالف القبلي التقليدي حيث يسود التحالف القبلي، ويكون الشيخ هو الأول بين متساوين، إلى حكم أسر مالكة"<sup>3</sup>.

ب/ نظام الحكم الوراثي العائلي: تحكم جميع بلدان المجلس أنظمة وراثية<sup>4</sup>، أي أن السلطة فيها محتكرة من قبل أسر وهي صاحبة الحق النهائي في اتخاذ القرارات المهمة، وفي التصرف في

1 . هذه وجهة نظر لا تعبر بالضرورة عن السبب الحقيقي لمجئ الحركة الوهابية.

2 . خالد الدخيل، "تصدع القبيلة وليس الشرك وراء ظهور الوهابية"، **التجديد العربي**، 2006/11/27.

3 . علي خليفة الكواري، **الخليج العربية والديمقراطية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص 55

4 . تنص المادة 04 من الباب الأول في **الدستور الكويتي** على أن الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح "وينص **الدستور البحريني** في الباب الأول، المادة الأولى: ألف، على أن "حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي، وقد تم انتقاله من المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى إبنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة..."، وفي **عمان** تنص المادة الخامسة من الباب الأول من النظام الأساسي على أن "نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان..."، وفي **الدستور القطري** تنص المادة الثامنة على أن "حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني في ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم من الذكور..."، وفي **الإمارات العربية** ينص الدستور على أن السلطة العليا في الإتحاد هي للمجلس الأعلى

ثروات المجتمع، وهذه الممارسات تستمد شرعيتها من دساتير هذه البلدان، حيث تقنن الدساتير هذا التمييز للأسر الحاكمة مقارنة ببقية أبناء المنطقة<sup>1</sup>، باستثناء الدستور الكويتي الذي يقيد بعض الشيء سلطات الأسرة الحاكمة، حيث ينص في مادته السادسة من الباب الأول على أن: " نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً".

وعليه فإن أي مطالبات بالإصلاح السياسي في هذه الدول لها سقف محدد لا يجب تجاوزه وهو الملكية، وهذا إجحاف في حق غالبية شعوب هذه البلدان حيث يجعل في الأخير مبدأ المواطنة مبدأ منقوص؛ أي عدم إمكانية وصول أي شخص إلى السلطة واحتكار ذلك على أبناء الأسرة الحاكمة وبالتالي يتناقض هذا مع مبدأ المساواة في الحقوق.

وقد أتت الأسر الحاكمة من مناطق مختلفة للجزيرة العربية، فبعضها يرتبط بروابط نسب وبعضها على علاقة قرابة قبلية وأسرية، فعلى سبيل المثال فمن قبيلة العتوب تفرعت أسرة آل خليفة في البحرين وأسرة آل صباح في الكويت<sup>2</sup>.

ويكشف تتبع تاريخ الأسر الخليجية الحاكمة أنها تستمد في حكمها على ميراث تاريخي طويل<sup>3</sup>، فنظمها السياسية تولت الحكم منذ فترة طويلة تقترب في بعضها من 300 سنة، وفي

---

الذي يضم حكام الإمارات السبع، أما في السعودية فهو ملكي " ويكون الحكم في أبناء المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء"

1 . يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، ص 29.

2 . سلامة معتز، "الثورة أم الإصلاح؟ الخيار الآمن لدول الخليج"، كراسات إستراتيجية، مصر، العدد 221، 2011، ص 10.

3. لقد حكمت أسرة الصباح، الكويت منذ عام 1752، حيث كان الحاكم الأول الشيخ صباح بن جابر الصباح (1752-1762)، وحكمت أسرة آل خليفة البحرين منذ عام 1783، وكان أول حاكم هو محمد آل خليفة (1765-1776). بينما حكمت أسرة آل ثاني قطر منذ منتصف القرن التاسع عشر منذ الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني الذي تولى المسؤولية الكاملة في قطر عام 1876. في حين تولت أسرة البوسعيد الحكم في سلطنة عمان منذ عام 1744، وهو العام الذي تولى فيه أحمد بن سعيد البوسعيدي الإمامة في السلطنة. ويعود حكم آل نهيان في أبوظبي إلى عام 1761 كان أول حاكم من هذه الأسرة هو ذياب بن عيسى بن نهيان آل نهيان. وأخيراً تولت أسرة آل سعود الحكم في المملكة على فترات متقطعة، وكان أول حكم على يد محمد بن سعود بن محمد آل مقرن عام 1753، ثم تأسست الدولة السعودية الثالثة في عام 1902، على يد عبد العزيز آل سعود حتى الآن، سلامة معتز، مرجع سابق،

المقابل الامتداد تاريخ الأسر الخليجية الحاكمة، فإن معظم دول مجلس التعاون الخليجي دول حديثة النشأة، حيث لم تصبح بلدان مستقلة حتى عام 1971<sup>1</sup> ؛ لهذا فإن الأنظمة الخليجية تراكمت مع كيانات سياسية لم تعرف الدولة قبل أن تعرف الأسر الحاكمة، وامتد حكم هذه الأسر مع أول عهد لها مع الدولة الحديثة .

ويشير توزيع المناصب العامة في دول مجلس التعاون الخليجي تأكيداً لحكم العائلة المالكة، حيث يحكم دول الخليج ما اصطلح عليه مايكل هارب تسمية " بالملكيات العائلات"، بحيث نجد عائلات بأكملها تحكم في دول الخليج، ويجلس الملك أو الأمير على رأس الهرم أما بقية أعضاء العائلة الحاكمة نجدهم يشغلون مناصب سياسية في مجلس الوزراء والقوات المسلحة والدوائر الحكومية لذلك فالحكومة في الخليج مسألة عائلية<sup>2</sup>.

ويبين (الجدول رقم: 01) خريطة توزيع حصص الأسر الحاكمة بدول المجلس من المناصب العامة، والتي تكشف عن مدى استئثار هذه الأسر بالنصيب الأوفر من السلطة السيادية، حيث تسيطر على المناصب المركزية والحيوية، وتحنكر القرار السياسي والمناصب الرئيسية في الوزارات خاصة السيادية منها كالديفاعة والداخلية والخارجية .

### الجدول (01): حصص الأسر الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي من المناصب الوزارية

1 . ظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة 1971، فقد أنشئت في ذلك العام كدولة اتحادية من ست إمارات مستقلة، وظهرت قطر والبحرين أيضاً في العام نفسه بوصفهما كنانين مستقلين. بينما استقلت عمان عام 1951، فإنها ظلت تتلقى التوجيه البريطاني حتى السبعينات، وأصبحت الكويت دولة مستقلة في عام 1961 ولكن في إطار الدور الدفاعي والاستشاري البريطاني الوثيق استمر حتى عام 1971. وعلى الرغم من أن آل سعود مارسوا الحكم من دون الاعتماد على القوى الخارجية منذ بداياته في الدرعية في نجد عام 1744، فلم تكن المملكة العربية السعودية دولة ذات سيادة معترف بها دولياً حتى عام 1932. أنظر:

Neil Partrick," **Nationalism in the Gulf States “ Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States**, Center for the study of Global Governance, N5,October 2009, p.02 available from <http://www.shebacss.com/docs/steuss001-09.pd>

2 . F. Gregory Gause, "Why reform in the Gulf monarchies is a family, Foreign Policy"

March,4th, 2011, available from ://Mideast.foreignpolicy.com/posts

| الإمارات | السعودية | قطر | عمان   | الكويت   | البحرين | المنصب               |
|----------|----------|-----|--------|----------|---------|----------------------|
| ❖        | ❖        | ❖   | ❖      | ❖        | ❖       | الحاكم               |
| ❖        | ❖        | ❖   | -      | ❖        | ❖       | ولي العهد            |
| ❖        | ❖ (أ)    | ❖   | ❖ (أ)  | ❖        | ❖       | رئيس الوزراء         |
| (2 من 2) | (2 من 2) | -   | (1من1) | (4 من 5) | (3من 4) | نائب رئيس الوزراء(ب) |
| ❖        | -        | -   | ❖      | -        | -       | ديوان أو مكتب الحاكم |
| ❖        | ❖        | ❖   | -      | ❖        | ❖       | وزارة الخارجية       |
| ❖        | ❖        | ❖   | ❖      | ❖        | ❖       | الدفاع               |
| ❖        | ❖        | ❖   | ❖      | ❖        | ❖       | الداخلية             |
| -        | -        | -   | -      | -        | -       | النفط                |
| ❖        | -        | -   | -      | -        | ❖       | المالية              |
| ❖        | -        | ❖   | -      | -        | -       | الاقتصاد             |
| 3        | 2        | 5   | 3      | 1        | 4       | أخرى                 |
| 11       | 8        | 10  | 8      | 9        | 17      | الإجمالي(ج)          |

(أ) الحاكم يرأس الوزارة رسمياً. (ب) عدد نواب رئيس الوزراء من أبناء الأسرة الحاكمة من إجمالي النواب. (ج) يشمل الوزراء ووزراء الدولة فقط، وتمثل الأرقام إجمالي المناصب الوزارية التي يشغلها أعضاء الأسرة الحاكمة .

المصدر: E Pterson، ج، نقلا عن : سلامة معتز، مرجع سابق، ص 12

### ج/ الممالك النفطية Oil Monarchies

إن أنظمة الحكم لدول مجلس التعاون الخليجي، تحكمها ملكيات تقليدية و الحكم متوارث ومحتكر من طرف الأسرة المالكة، باستثناء الكويت باعتبارها مقيدة بدستور فهي أقرب إلى الملكية الدستورية منه إلى الملكية التقليدية مقارنة بدول المجلس.

إلا أن اكتشاف النفط أعطى ميزة أخرى إلى هذه الملكيات التقليدية، حيث وجدت نفسها مؤخراً في حيازة احتياطات نفطية تؤول مباشرة إلى خزينة الدولة وبالتالي أصبحت تحدد أوجه إنفاقها على بقية أفراد المجتمع؛ من هنا تحولت هذه الأنظمة إلى ما يصطلح عليها "بالممالك النفطية"<sup>1</sup>، وهي في حالتها الآنية أقرب إلى أن تشكل عائلات تملك وتحكم " Monarchies own and rule"<sup>2</sup>، فهي تملك الأرض والنفط والمجتمع .

من هذا المنطلق نرى أن تسمية الممالك النفطية أقرب إلى طبيعة النظم الحاكمة منه إلى بقية الأنظمة الأخرى(حكم القبيلة، حكم العائلة)، هذا لا يعنى انتفاء حكم الأسرة والقبيلة ولكن اكتشاف النفط أدى إلى إيجاد بديل عنها لترتكز عليه النظم الحاكمة في دول مجلس التعاون .

كما أن التحول المادي الهائل الذي طرأ على هذه المجتمعات في العقود الأخيرة والذي أدى إلى ضعفة البناء القبلي للمجتمع، وهناك العديد من العوامل التي تززع صلاحية تطبيق مفهوم القبيلة على دول مجلس التعاون في الوقت الراهن، فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة المواطنين المنحدرين من خلفية قبلية أصبحت تشكل نسبة يزداد تضاًؤلها يوماً بعد يوم ففي حالة مواطني الإمارات لم تتجاوز النسبة 15% في نهاية السبعينات<sup>3</sup>، فإننا نجد أن من يسمون أنفسهم رجال القبيلة قد قطعوا روابطهم المادية مع نظامهم القبلي قبل عدة عقود؛ من هنا فإن تسمية الممالك النفطية هو أقرب إلى طبيعة هذه النظم.

#### رابعاً: التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي

1 . Julie Gauthier, " prospects for democratization in the oil monarchies of Persian Gulf ", master, department of political science, Louisiana state university, 2007, 02

2 . باقر سلمان النجار، الديمقراطية العصرية في الخليج العربي، بيروت: دار الساقي، 2008، ص 54 .

3 . محمد غباش، مرجع سابق، ص 17

تتعلق فرضيات التحديث في تفسيرها للتحوّل الديمقراطي؛ من أن هناك ارتباط بين الديمقراطية وبعض متغيرات " الحداثة " المحددة؛ كدخل الفرد، التعليم والرعاية الصحية ومؤشرات أخرى للتنمية، وقد وضع عالم الاجتماع السياسي S.M.Lipset أسس التحليل التجريبي المنهجي لهذه العلاقة؛ وحدد ذلك بفرضيته أنه " كلما كان أداء الدولة أفضل ازدادت فرصها بجعل الديمقراطية مستدامة<sup>1</sup>.

وقد قدمت دراسة أجراها " آدم برزيورسكي " و " مايكل ألفاريز " و " خوسيه أنطونيو شيبوغ " و " فرناندو ليمونجي " بمقارنة تجربة التنمية الاقتصادية والسياسية في 141 دولة منذ الخمسينات ولغاية التسعينات، وأكدت الدراسة أن الدول الأغنى قادرة على جعل الديمقراطية مستدامة؛ وهم يناقشون أنه فوق مستوى أدنى معين من التنمية الاقتصادية، قدر بحوالي 4 آلاف دولار من الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد تكون الديمقراطيات منيعة وثابتة؛ أما تحت هذا المستوى، فقد وجدت الدراسة أنه يمكن للديمقراطيات الازدهار أو قد تذبل وتموت<sup>2</sup>.

ويفسر " صامويل هنتغتون " ذلك بأن التنمية الاقتصادي قد أوجدت تغيرات في البنية والقيم الاجتماعية مما أدى بدوره إلى تشجيع التحوّل إلى الديمقراطية<sup>3</sup>، ويلخص صامويل هنتغتون متطلبات التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى الديمقراطية فيما يلي<sup>4</sup>:

✓ يميل الأفراد الذين حصلوا على درجات تعليمية عالية إلى سمات الثقة والرضا والتنافس وهي سمات تلازم الديمقراطية.

✓ تؤدي عمليات التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع إلى قيام اقتصاد جديد يتسم بالتنوع والتعقيد والتداخل ويصعب على الأنظمة الأوتوقراطية أن تسيطر عليه، وأدت التنمية

---

1 . بيبا نوريس، "دور الديمقراطية في تحقيق وتحسين المساواة والتطوير المستدام وإستئصال الفقر"، ورقة قدمت للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (6- ICNRD)، الدوحة: من 29 أكتوبر 2006، إلى 11 نوفمبر 2006، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 07.

2 . نفس المرجع

3 . صامويل هنتغتون، مرجع سابق ، ص 129

4 . نفس المرجع ، ص 130.

الاقتصادية إلى إيجاد موارد جديدة للثروة والسلطة خارج نطاق الدولة، وظهرت الحاجة إلى تحويل عملية اتخاذ القرار.

✓ التنمية الاقتصادية تؤدي إلى اتساع الطبقة الوسطى<sup>1</sup>، فهناك نسبة كبيرة من قطاعات المجتمع تتكون من رجال الأعمال والمهنيين وأصحاب المحلات والمدرسين والموظفين الحكوميين والمديرين الفنيين، هذه الطبقة هي التي تفرض التوازن مع السلطة السياسية.

لكن لو جننا إلى دول المجلس، فرغم التطور الاجتماعي والاقتصادي فإنه لم يسايره تقدم في الديمقراطية، وبالتالي تصبح فرضيات التحديث عاجزة عن تفسير ذلك؟

إن ارتفاع المؤشرات المتعلقة بالدخل الفردي والصحة والتعليم، والذي فاق أحياناً مؤشرات بعض الدول المتقدمة كما سنرى لاحقاً؛ والذي كانت محصولته ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد، لم يكن نتيجة مخرجات العملية الإنتاجية للفرد، وإنما كان كجزء من توزيع الربح النفطي، ومن ثم فإن عدم اعتماد الفرد الخليجي دخله من عمله المنتج، يضعف من موقفه التفاوضي تجاه النظام الحاكم.

#### 1. دور الطبقة الوسطى في التحول الديمقراطي:

- **الفلبين؛** كان المهنيون ورجال الأعمال من الطبقة المتوسطة يمثلون الأغلبية في المظاهرات التي تناهض حكم ماركوس عام 1974، وفي العام التالي كانت غالبية الفئات التي شاركت في حملة "أكينو" من الأطباء والمحامين غير السياسيين من الطبقة المتوسطة،
- **إسبانيا؛** كان النمو الاقتصادي قد أدى إلى قيام أمة من الطبقات المتوسطة الحديثة، وهذا ما مهد الساحة لإعادة النظام السياسي إلى مشاركة المجتمع.
- **تايبوان؛** كانت العناصر النشطة في الدعوة إلى التغيير السياسي من مثقفي الطبقة المتوسطة التي الحديثة الظهور ممن ترعرعوا في ظل النمو الاقتصادي السريع.
- **كوريا؛** لم تتحول الحركة المناهضة بالديمقراطية في الثمانينات إلى تهديد خطير للنظام الشمولي إلا بعد ظهور طبقة متوسطة حضرية مزدهرة، وفي العديد من الدول منها إسبانيا، البرازيل، البيرو، الإكوادور، لعبت فئة رجال الأعمال دور حيوي في دفع عمليات التحول إلى الديمقراطية، وعلى النقيض من ذلك فحيثما كانت الطبقة المتوسطة الحضرية أصغر حجماً وأكثر ضعفاً، كما هو الحال في دول المجلس كان التحول إلى الديمقراطية فاشلاً، أنظر: صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص. 133.132.



كما أن العائدات النفطية التي تتراكم لدى الدولة، زادت من قوة بيروقراطية الدولة<sup>1</sup>. وهذا ما يؤثر في طبيعة التنمية في هذه الدول فالعلاقة الإيجابية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية لا تنطبق على دول مجلس التعاون الخليجي لأن التنمية التي تعتمد على النفط أفرزت مجموعة من الآثار البنوية والهيكلية لا تساعد على نجاح الديمقراطية، وبالتالي كلما زادت الثروة النفطية في هذه الدول كلما استحال تطبيق الديمقراطية.

إن نظرية التحديث عجزت عن تفسير الديمقراطية وهذا راجع لكون أن التنمية لم ترتكز على قاعدة صناعية، ويعتمد على موارد بشرية ذات إنتاجية عالية، من شأنها أن تحقق الاستقلالية للطبقة الوسطى بمختلف فئاتها، فالتنمية القائمة على التصنيع تتسم بالتعقيد والتداخل وبالتالي يصعب على الأنظمة الشمولية أن تسيطر عليها<sup>2</sup>، وهذا ما لا يتوفر في دول المجلس حيث نجد ضعف في الترابط الشبكي والقطاعي بين الحلقات الأمامية والخلفية للقطاع النفطي .

وإذا كانت التنمية في دول المجلس لم تؤدي إلى الديمقراطية، نستنتج من ذلك أنها لم تكن تنمية بالمعنى العلمي للتنمية، وبالتالي ما هو مقدار التنمية اللازم الذي يؤدي إلى الديمقراطية الذي تكلم عليه ليبست؟ للإجابة على هذا السؤال نحتاج إلى موضوع آخر؛ يندرج ضمن متطلبات التنمية اللازمة للديمقراطية في الدول النفطية .

وعليه فإن نفي فرضيات التحديث التي قدمها " مارتن ليبست " التي تربط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في دول المجلس؛ يؤدي بنا إلى تأكيد فرضيات " لعنة الموارد"، التي تربط بين وجود الثروة النفطية و غياب الديمقراطية.

## خامساً: جدلية دولة الرفاه والديمقراطية

1 . صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص 129

2 . نفس المرجع

يتطلب وجود الديمقراطية توفر مجموعة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية، تعتبر بمثابة متطلبات مسبقة لنجاح أي تجربة ديمقراطية؛ وحسب تعبير " شارل عيساوي " الديمقراطية لن تنتعش في الشرق الأوسط لأن الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها غير قائمة بعد<sup>1</sup>، من هنا فإن ترسيخ الديمقراطية يتطلب توفر شروط اقتصادية واجتماعية، ولذلك قيل إن الديمقراطية ابنة الرفاه<sup>2</sup>.

ولقد كان للإيرادات النفطية الهائلة التي تحققت لدول المجلس خلال حقبة السبعينات تأثير كبير في الطريقة التي تطورت بها نظم الرعاية الاجتماعية، بحيث أن الإيرادات النفطية العالية سمحت للحكومات في هذه الدول بالتوسع السريع في الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري .

حيث قامت حكومات دول المجلس بتوفير خدمات اجتماعية مجانية في مجالات التعليم والصحة والأسرة والمساعدة في توفير السكن وتأمين الماء لقاء رسوم رمزية أقل بكثير من تكلفتها الفعلية، وقد تم تقديم كل هذه الخدمات الاجتماعية في إطار سياسة الرفاه الاجتماعي<sup>3</sup> من خلال توزيع جزء من الربح الناتج عن النفط .

1. شارل عيساوي، " الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط"، المستقبل العربي، العدد322، 2005،

ص1

2 . ينصرف مفهوم دولة الرفاه أو دولة الرعاية إلى السياسات الحكومية التي تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات والضمان الاجتماعي لشعبها وتلتزم بسياسات من شأنها تخفيف حدة الفوارق الاجتماعية، وهذا الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية يتمثل في مجموعة من الأنظمة التي تحوي البرامج والمزايا والخدمات التي من شأنها مساعدة الناس على تحقيق احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية، وقد أخذ هذا المفهوم بعده الأكبر في الدول الإسكندنافية في جعل المواطنة الاجتماعية أساس السياسة الاجتماعية، فإنه من المهم ملاحظة أنه في جميع دول الرعاية الغربية (النرويج، السويد، الدنمارك، أستراليا...) اعتبرت سياسات الرعاية كحق وليس كمنحة أو عمل خيري تقوم به الحكومات، أنظر: عبد الرزاق فارس الفارس، "العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، المستقبل العربي، العدد 302، 2004، ص ص. 60، 61.

3 . محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل، الكويت: المجلس الوطني

للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 1986، ص 79



يرصد (الجدول 02) مفهوم سعادة الأفراد ورفاهيتهم لعام 2010 في دول المجلس، وهي مؤشرات تتدرج ضمن التنمية البشرية المرتفعة جداً وتضاهي بذلك الدول المتقدمة ذات الرفاه الاجتماعي، وأكثر من ذلك مقارنة بالدول العربية وما يميز الجدول، فيما يتعلق بالصحة الشخصية، فقد حققت دول مجلس التعاون مستويات أعلى (الإمارات 93%، قطر 93%، الكويت 89%) مقارنة بالنرويج 82%، هذا ما انعكس على مستوى الرضا العام الذي كان متوسطه يصل إلى 7,075 من 10 (بحذف عمان لأنها لم تدرج)، وهو معدل مرتفع جداً، إذا يضاهي النرويج 8,1، وأكثر من ذلك إذا قارناه بدول MENA الذي وصلت إلى متوسط 5,30%.

### الجدول(03) : الرفاه المدني والمجتمعي في دول مجلس التعاون الخليجي

| الرضا بتدابير الرفاه في المجتمع (نسبة الرضا) |             |                       |                     |               |          |
|--|-------------|-----------------------|---------------------|---------------|----------|
| جودة المياه                                  | جودة الهواء | نظام التعليم والمدارس | جودة الرعاية الصحية | إمكانية السكن |          |
| 73   | 72          | 83                    | 82                  | 53            | الإمارات |
| 80   | 81          | 77                    | 85                  | 49            | قطر      |
| 52   | 55          | 67                    | 65                  | 58            | السعودية |
| /  | /           | /                     | /                   | /             | عمان     |
| 52   | 37          | 62                    | 72                  | 61            | الكويت   |
| 62   | 72          | 88                    | 84                  | 61            | البحرين  |
| 95   | 89          | 75                    | 80                  | 42            | النرويج  |
| 60   | 70          | 78                    | 67                  | 35            | فنزويلا  |
| 61   | 57          | 61                    | 50                  | 37            | الجزائر  |

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سابق، ص 185 184

ويرصد (الجدول 03) المؤشرات الخاصة بالرفاه المدني والمجتمعي (2010)، من خلال الجدول يتبين أن دول المجلس حققت مستويات أعلى في جميع مقاييس الرضا بتدابير الرفاه في

المجتمع مقارنة بجميع الدول العربية، والدول النامية (فنزويلا)، وما يلاحظ أيضاً هو أن نسبة احتمالية الحصول على السكن في دول المجلس مرتفعة مقارنة بالنرويج 42%، رغم أن نسبة التضخم وصلت إلى 11% والإيجارات بـ 23%<sup>1</sup> في أسعار العقارات في دولة كالسعودية مثلاً. كما يلاحظ من خلال الجدول أيضاً أن الإمارات 82% وقطر 85% والبحرين 84% حققت مستويات أعلى في مقياس جودة الرعاية الصحية مقارنة بالنرويج 80%.

#### الجدول (04): سكان الحضر في دول مجلس التعاون الخليجي

| المناطق الحضرية<br>% من المجموع |      | معدل النمو السنوي % |           | السكان (بالملايين) |      |          |
|---------------------------------|------|---------------------|-----------|--------------------|------|----------|
| 2010                            | 1990 | 2015.2010           | 1990.1995 | 2010               | 1990 |          |
| 84,1                            | 79,1 | 2,0                 | 5,3       | 4,7                | 1,9  | الإمارات |
| 95,8                            | 92,2 | 1,6                 | 2,4       | 1,5                | 0,5  | قطر      |
| 82,1                            | 76,6 | 1,9                 | 2,3       | 26,2               | 16,3 | السعودية |
| 73,0                            | 66,1 | 1,9                 | 3,3       | 2,9                | 1,8  | عمان     |
| 98,4                            | 98,0 | 2,0                 | -4,3      | 3,1                | 2,1  | الكويت   |
| 88,6                            | 88,1 | 1,8                 | 3,2       | 0,5                | 0,5  | البحرين  |
| 79,4                            | 72,0 | 0,7                 | 0,5       | 4,9                | 4,2  | النرويج  |
| 93,4                            | 84,3 | 1,5                 | 2,3       | 29,0               | 19,7 | فنزويلا  |
| 66,5                            | 52,1 | 1,5                 | 2,2       | 35,4               | 25,3 | الجزائر  |

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سابق، ص 188.189

يرصد (الجدول 04)، نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان في دول المجلس، وما يلاحظ من الجدول هو زيادة عدد السكان عام 2010 مقارنة بسنة 1990، وشهدت الطفرة في زيادة عدد السكان في كل من الإمارات (من 1,9 مليون سنة 1990 إلى 4,7 مليون سنة 2010)

1. خالد الربيش، "بعد أن تجاوز التضخم 11% والإيجارات 23%... ما الحل" جريدة الرياض، 2008/09/10، العدد 14688، تم الإطلاع

عليها، 2011/10/01، موجودة على الرابط: [www.alriyadh.com/2008/09/10/section.econostat.html](http://www.alriyadh.com/2008/09/10/section.econostat.html)

وفي السعودية (من 16,3 مليون سنة 1990 إلى 26,2 سنة 2010)، ودون أن ننسى أن زيادة عدد السكان يدخل ضمنها العمالة الوافدة والتي كانت في الغالب مصحوبة بعائلاتها .

وقد رافق نمو إجمالي السكان، زيادة في نسبة المناطق الحضرية في جميع دول مجلس التعاون، وهي نتيجة طبيعية للتغيرات المصاحبة لاكتشاف النفط وأثرها على البناء الاجتماعي والاقتصادي من خلال الانتقال من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية، وكذلك بسبب استيراد العمالة من الخارج وما يتطلبه من توفير لخدمات الإقامة (مساكن، ومرافق...).

الجدول (05): الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول مجلس التعاون

### الخليجي

| الشبكة الدولية للمعلومات ( الأنترنيت)     |                                | الهواتف                                       |  |          |
|---|--------------------------------|---|--|----------|
| الحواسيب الشخصية لكل (100 نسمة) 2008.2006 | المستخدمون لكل (100 نسمة) 2008 | السكان الذين تشملهم شبكة الهاتف النقال % 2008 | المشتركون في الهاتف النقال والثابت (لكل 100 نسمة) 2008 |          |
| 33,1                                      | 65,2                           | 100   | 242  | الإمارات |
| 15,7                                      | 34,0                           | 100   | 152  | قطر      |
| 68,3                                      | 31,5                           | 98  | 163  | السعودية |
| 16,9                                      | 20,0                           | 96  | 125  | عمان     |
| /   | 36,7                           | 100   | 126  | الكويت   |
| 74,6                                      | 51,9                           | 100   | 214  | البحرين  |
| 62,7                                      | 82,5                           | /   | 150  | النرويج  |
| /   | 776                            | 90  | 120  | فنزويلا  |
| /   | 11,9                           | 82  | /  | الجزائر  |

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سابق، ص 215، 216

يبين (الجدول 05)، قدرة الحصول على وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يلاحظ من خلال الجدول أن المشتركين في الهاتف النقال والثابت (لكل 100 نسمة) في البحرين 214، والإمارات 242، والسعودية وقطر 163، 152 على التوالي تفوق دولة مثل النرويج 150. أما نسبة السكان الذين تشملهم شبكة الهاتف النقال وصلت إلى 100% في قطر والبحرين والإمارات والكويت، أما بالنسبة لامتلاك الحواسيب الشخصية نجد أن بعض دول المجلس تفوقت على دولة مثل النرويج 62,7 (لكل 100 نسمة) في امتلاك هذه الحواسيب، كالبحرين 74,6 والسعودية 68,3 (لكل 100 نسمة)، كما احتلت دول مجلس التعاون ترتيبات متقدمة، بالمقارنة بدول العالم أو دول الإقليم، فوفقاً لمؤشر "جاهزية الشبكة" الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصال لسنة 2011/2010، كان ترتيب الإمارات عالمياً على هذا المؤشر 24، وقطر 25، والبحرين 30، والسعودية 33، ولم يتقدم أي بلد عربي آخر سوى تونس التي جاءت في الترتيب 35، لتتقدم بذلك على سلطنة عمان في الترتيب 41، والأردن (في ترتيب 50)، ومصر (في ترتيب 74) اللتان تقدمتا على الكويت التي جاءت في الترتيب 75<sup>1</sup>.

ولم تقف سياسة الرفاه (توزيع الدخل) عند توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بل تعادها إلى مجال العمل، بحيث تبنت حكومات دول المجلس مبدأ كفالة الوظائف العامة للمواطنين دون ربط هذه الكفالة "الكفاءة والاستحقاق"، فقد تم توظيف المواطنين في كثير من الأحيان دون أن يتوفر لديهم المعارف والمهارات التي تمكنهم من العمل المنتج، وأدت هذه السياسة إلى زيادة عدد الوظائف أكثر بكثير من الطلب عليه (البطالة المقنعة)، ورغم ذلك استمرت هذه الحكومات في سياستها، وهذا يدل على عجز هذه الدول في خلق مناصب شغل جديدة تستجيب إلى الزيادة السكانية، نظراً لكون قطاع النفط قطاع مغلق، بحيث لا يحتاج إلى يد عاملة أكبر بقدر ما يحتاج إلى رأسمال .

1 . " The Global Information Technology Report 2010- 2011 ", 10th edition, **World Economic**

www3.weforum.org/docs/WFF\_GITR\_Report\_2011. Pdf . **Forum**, 2011,p. xix. http: //

لذا من السهل لمس تقدم نحو تحسين مستوى الرفاه في جميع هذه الدول، فمتوسط دخل الفرد حقق نمواً بارزاً وبدرجات متفاوتة في جميع دول المجلس ووصل إلى مستوى أعلى منه في الدول النامية، كما وصل في البعض منها إلى مستويات أعلى منها في الدول المتقدمة .

أما على الجانب المتعلق بالتنمية السياسية فتشير التقارير المتعلقة بمستويات الديمقراطية<sup>1</sup> والحقوق السياسية والمدنية و حرية الصحافة<sup>2</sup> ومستوى الفساد<sup>3</sup> (الجدول 04)، أن دول مجلس التعاون لم تكن في أحسن حال من الدول العربية أو الدول النامية، حيث جميع دول المجلس في تصنف ضمن الأنظمة السلطوية .

### الجدول (06): مؤشرات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

| الترتيب في الديمقراطية | ترتيب وفق حرية الصحافة 2011 | الترتيب وفق مؤشر الفساد | الحقوق السياسية والحرية المدنية 2011 |          |
|------------------------|-----------------------------|-------------------------|--------------------------------------|----------|
| 150                    | 156                         | 35                      | غير حرة                              | الإمارات |
| 142                    | 148                         | 28                      | غير حرة                              | قطر      |
| 159                    | 177                         | 80                      | غير حرة                              | السعودية |
| 143                    | 156                         | 41                      | غير حرة                              | عمان     |
| 134                    | 124                         | 65                      | غير حرة                              | الكويت   |
| 123                    | 159                         | 43                      | غير حرة                              | البحرين  |

1. Economist Intelligence Unit, **Democracy Index**, 2006 & 2007. available from: [http://www.economist.com/media/pdf/DEmocracy\\_TABLE\\_2007\\_v3.pdf](http://www.economist.com/media/pdf/DEmocracy_TABLE_2007_v3.pdf) .

2. Freedom Of the Press 2011, **Freedom House**, Available From:

<http://www.freedomhouse.org/images/file/fop/2011/FOTP2011GlobalRegionalTables.pdf>

3 . Transparency international 2009 , " **The Global Coalition Against Corruption**", available from: <http://www.transparency.org>



فباستثناء الكويت والبحرين نوعا ما فإن باقي دول المجلس تنقصها أجهزة منتخبة مؤثرة في صنع القرار، وتصنف كل دول المجلس في فئة الدول "غير الحرة" فيما يتعلق بالحريات السياسية والمدنية<sup>1</sup>، وفيما يتعلق بمدركات الفساد يبدو أنه لا خلاف كبير بين دول المجلس والدول العربية، وربما ما يقلل من وطأة الإحساس بالفساد في دول المجلس هو مستوى الثروة في هذه الدول، وهو ما لم يحول دون وجود مؤشرات وشكاوي من الفساد<sup>2</sup>

لكن كيف نفسر وجود المؤشرات المرتفعة للتنمية البشرية، في مقابل ذلك لا نرى مؤشرات إيجابية تسايرها في جانب الديمقراطية؟ فهل من حق مواطن "دولة الرفاه" في هذه الحالة أن يطالب بالديمقراطية؟ وعليه لم تؤدي ثروة الخليج المتراكمة إلى الديمقراطية رغم المستويات المرتفعة للتحضر والتعليم، كما كانت تتوقع نظرية التحديث .

لقد أدركت دول المجلس أن رفع مستويات التعليم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة وعي المواطنين والذي بدوره يمكن أن يكون آلية لتغيير الواقع السياسي؛ لكن لما أصبح لا مفر من التعليم، اختارت الحكومات الخليجية أن يكون تعليماً موجهاً بما يحفظ الأوضاع الراهنة، أي تعليم غير مسيس<sup>3</sup>، وهو التعليم الذي يمكن أن يحدث بعض التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا نستنتج أهداف دولة الرفاه لم تؤدي في المحصلة الأخيرة إلى المطالبة بالحقوق السياسية .

وهذا ما تؤكد نظرية لعنة الموارد التي تم اعتمادها في هذا البحث، بحيث تميل الثروة النفطية إلى كبح عملية الديمقراطية لأنها تمكن الطبقات الحاكمة المنتجة للنفط من مقايضة الحقوق

1 . Ibrahim Saif, "The oil Boom in the GCC Countries, 2002–2008 : Old Challenges,

Chaging Dynamics", Carnegie Papers, Carnegie Middle East Center, no. 15. March 2009, p. 20.

2 . سلامة معتر، مرجع سابق، ص 36

3 . يوسف خليفة يوسف، مرجع سابق، ص 189

السياسية بالرفاه الاقتصادي (الحقوق الاقتصادية)<sup>1</sup>. إلا أن هذه "الحقوق" أو المنح التي يحظى بها مواطنو دول المنطقة، مرهونة بأمرين<sup>2</sup>:

1. توفر فائض من الإمكانيات المالية التي تسمح بـ "الصدقات" وشراء الرضى وتحسين العلاقات العامة، فإذا شح الربيع وقف العبء الأكبر على هذه المنح.

2. انصياع متلقي "المنحة" أو "المكرمة" لإرادة السلطة المطلقة والتنازل العملي عن حقوق المواطنة واعتباراتها السياسية ومنها إبداء الرأي في السياسات والشؤون العامة.

وهكذا أصبحت الدولة وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع، بذلك تحدد دور الدولة الأساسي باعتبارها مؤسسة لتوزيع المنافع والمكاسب<sup>3</sup>، ومن هنا فالمواطن مخير بين التمتع بـ "الحقوق" الإقتصادية والاجتماعية والوصول إلى المكانة الاجتماعية مقابل التبعية المطلقة للسلطة .

ومن هنا أصبحت المواطنة لا تعدو مواطنة اقتصادية في أحسن الأحوال تسمح للمواطن بجلب المنافع الشخصية طالما كان خضوعه تاماً ومطلقاً لإرادة السلطة وتنازله عن حقوق المواطنة القانونية والسياسية، وإذا أضفنا كما قلنا سابقاً أنه ليست هناك مواطنة موحدة يتساوى في ظلها جميع أبناء المجتمع، بل هناك ازدواجية المواطنة بين أسرة تحتكر الحكم على أساس الوراثة (مواطنة من الدرجة الأولى)، مقابل المجتمع (مواطنة من الدرجة الثانية)، ومنه يصبح المواطن العادي له مواطنة إقتصادية من الدرجة الثانية، وهذا في نظر السلطة.

لكن في حقيقة الأمر فإن الممالك النفطية أصبحت تنظر إلى "الحكم" و"الثروة" أقرب إلى "الغنيمة" التي هي ملك متوارث لهذه الأسر. وبالتالي لا بد من أن تكون جميع السياسات

1. إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، (تر: حسن عبد الله بدر)، بيروت: مركز

الدراسات الوحدة العربية، 2011، ص 252

2. علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 49

3. حازم الببلاوي، "الدولة الربعية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، السنة 10، بيروت، العدد 103، (أيلول/سبتمبر

1987)، 70

موجهة إلى الحفاظ عليه، وكل ما يتم التنازل عنه لأبناء المجتمع هو من قبيل العطية ومكرمة<sup>1</sup> أو المنحة أو حتى عمل خيري، وليس كحق Right.

من هنا نستنتج الفرق بين سياسات الرفاه في الدول الإسكندنافية (النرويج) التي كانت تقوم على أساس تنوع القاعدة الإنتاجية ومشاركة المواطنين في النشاط الاقتصادي، مع وجود معدلات توظيف عالية من حيث المساهمة المالية للعاملين (الضرائب) تفوق حجم الاستفادة من النظم الرعوية لذا سجلت هذه النظم نجاحاً ملحوظاً. لذا اعتبرت سياسات الرعاية في هذه الدول كحق. على عكس دول المجلس التي اعتمدت على الإيرادات النفطية لتوفير تلك الخدمات، فالإيرادات العامة في دول المجلس لم تعتمد على الضرائب بل على الإيرادات النفطية، وبالتالي لم تعد في حاجة إلى شعوبها في جمع الضرائب، بل شعوب هذه الدول في حاجة إلى هذه الأنظمة لضمان تلك الخدمات .

من هنا يتبين أن عجز نظرية التحديث في تفسير العجز الديمقراطي في دول المجلس راجع إلى أن سياسات الرعاية لم تؤدي في المحصلة الأخيرة إلى المطالبة بالحقوق السياسية، بل انخرقت عن مسارها لخدمة النظم الحاكمة ضماناً لإستمراريتها، وذلك باستخدام جزء من الربح النفطي لغرض ذلك .

هذا ما انعكس في الأخير على المطالبة الشعبية بالديمقراطية، فليس من حق مواطن "دولة الرفاه" أن يطالب بالديمقراطية، ذلك أن هذه الدولة قامت بتوزيع مباشر لجزء من الثروة على الأفراد، وهذا لا يؤدي حتماً إلى المشاركة السياسية الذي له حق المطالبة بها، ولو سألت أي مواطن خليجي إن كان يرحب بفكرة فرض الضرائب مقابل الحصول على الديمقراطية فإنه سيرفض الفكرة مكتفياً بامتيازات التي تمنحه الدولة إياه. من هنا فإن معطيات "دولة الرفاه" لا تساعد على

---

1 . حمزة الحسن، "دراسة حالة السعودية"، ورقة قدمت إلى: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالسكندرية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004، ص 647.644.

نشر القيم الديمقراطية، وبالتالي لم تتحقق مقولة أن الديمقراطية هي ابنة الرفاه في دول مجلس التعاون.

## الخاتمة:

### مما سبق نستخلص النتائج التالية:

1/ تعدى النفط علاقته بالجانب الاقتصادي إلى علاقته بالجانب السياسي التي تنتج عن العلاقة العكسية بين زيادة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى، لكن هذا لا يتوقف عن التفسير الاقتصادي فقط، بل له تفسير سياسي أيضاً والمتمثل عن العلاقة العكسية بين الاعتماد الكبير على النفط وبين غياب الديمقراطية.

2/ لا يعني أن لعنة الموارد قدراً محتوماً لجميع الدول النفطية، بل هناك استثناءات لبعض الدول بحيث استطاعت أن تدير ثروتها النفطية بطريقة عقلانية ورشيده حققت بها الديمقراطية وأبرز مثال على ذلك هي النرويج، وعليه سنحاول إسقاط هاتين النظريتين على دول مجلس التعاون الخليجي ومعرفة أثرهما على الديمقراطية. وهل تم استخدام النفط بطريقة من شأنها تحقيق الديمقراطية، أم لأغراض تتحرف عن هذا المسار.

3/ إن الرفاه الذي تعرفه دول مجلس التعاون الخليجي لم يؤدي إلى المطالبة بالحقوق السياسية نستنتج من ذلك أن أهداف دولة الرفاه كان لها سقف محدد وهو ضمان الحاجيات الاقتصادية دون أن يرقى ذلك إلى مستوى المطالبة بحقوق المواطنة، وهذا ما نلاحظه من خلال مطالب الطبقة الوسطى الجديدة التي لم تتعدى كونها مطالب خدمية ورعائية بحتة، وكذا دمج الطبقة التجارية في فلك السلطة والتي كانت تمثل طليعة الإصلاح السياسي في حقبة ما قبل النفط وذلك من خلال إعطائها الأولوية في الامتيازات والمشروعات الضخمة شراءً لولائها. كما أن استخدام آليات الإنفاق والقمع وخصوصاً في الفترة التي شهدت المنطقة العربية ثورات حال دون انتقال تلك الموجة إلى دول المجلس مما يدل على أن النفط ساهم بشكل كبير في صد موجة التغيير في هذه الدول .

4/ أن مواقف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من الإصلاحات السياسية في الممالك العربية حال دون القيام بإصلاحات جديّة حفاظاً على مصالحها وخوفاً من نتائج المشاركة السياسية والتي ربما يهدد مصالحها لذا فهناك مسؤولية أخلاقية لهذه الدول في دعم الاستبداد. وعليه فإن مستقبل الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الوفرة النفطية يتوقف على نضوب النفط وكذا على وقف الدعم الغربي للأنظمة الأوتوقراطية، هذا من جهة ومن جهة أخرى وهو الأهم وهو المطالبة الشعبية بها، فوعي شعوب المنطقة بأن لها حقوق سياسية من شأنه أن يؤدي إلى المطالبة به .